

عملية التسوية

عباس لا يرفض المفاوضات غير المباشرة

تأجيل اجتماع لجنة المبادرة العربية إلى ما بعد جولة ميتشل... وواشنطن تهدي تل أبيب «القبة الفولاذية»

رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مدعوماً بغطاء مصري، العودة إلى المفاوضات المباشرة من دون وقف للاستيطان، رغم إشارته إلى أن القرار النهائي ينتظر لجنة المبادرة العربية، التي تنتظر دورها الجهد الدبلوماسية الجديدة

وسط جهود دبلوماسية مكثفة لإنقاذ عملية التسوية، استبعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء أي مفاوضات مع الإسرائيليين قبل تجميد الاستيطان. وقال، بعد لقائه الرئيس المصري حسني مبارك، «أياً كانت النتائج والمشاورات، لن نقل بمفاوضات ما بقي الاستيطان»، مضيفاً «بلغنا الأميركيين هذا الأمر». وراى عباس أنه «لا بد من مرجعية واضحة لعملية السلام»، مشيراً إلى أن هذه المسائل ستناقش مع لجنة المتابعة العربية ثم مع القيادة الفلسطينية، «وبعد ذلك نأخذ القرار». لكنه لم يوضح ما إذا كان سيوافق على إجراء مفاوضات غير مباشرة تحت رعاية الولايات المتحدة التي طرحت هذه الإمكانية.

في المقابل، أعلنت مصادر فلسطينية رسمية أن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات سيتوجه إلى واشنطن الإثنين المقبل للقاء وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. فيما يلتقي رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض كلينتون اليوم، قبيل انعقاد مؤتمر في «مركز صبان للشرق الأوسط» نهاية الأسبوع الجاري. ومن المقرر أن تتطرق كلينتون خلال المؤتمر إلى خطوات الإدارة الأميركية في أعقاب فشل محادثاتها مع إسرائيل.

كما وصل وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى نيويورك أمس، للقاء الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، قبل أن يتوجه إلى واشنطن للقاء كلينتون ومسؤولين أميركيين آخرين. وكان قد سبقه المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إسحاق مولوخو.

وكان الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، قد أعلن أن اجتماع لجنة المتابعة العربية سيعقد الأسبوع المقبل في انتظار نتائج المباحثات التي سيجريها المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، مع الرئيس الفلسطيني الإثنين المقبل.

الرئيس الأميركي باراك أوباما ليصبح نافذاً.

في هذا الوقت، دعا وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيدور ليجرمان، إلى استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين. وقال، إثر اجتماع مع نظيره البلغاري نيكولاي ملادينوف، «من المهم جداً استئناف الحوار بيننا وبين الفلسطينيين. لا شيء يمكن أن يحل محل المفاوضات المباشرة. نحن نؤمن بالمفاوضات المباشرة».

وفي ما يتعلق برفض إسرائيل تجميد الاستيطان، جدد ليجرمان قوله «قررنا في بادئة أحادية تجميداً لعشرة أشهر، لكننا لم نر أي نتيجة إيجابية. اليوم لا أرى أي سبب للعودة إلى هذا التجميد».

إعلان ليجرمان رغبته هذه تزامن مع إعلان «الإدارة المدنية» للضفة الغربية التابعة للجيش الإسرائيلي إضفاء صفة قانونية على 3 مشاريع بناء في

مستوطنة «أفرا». وقال موقع «واللا» الإخباري الإسرائيلي إن «طاقم الخط الأخضر» في «الإدارة المدنية» صادق خلال الأسابيع الأخيرة على أن المشاريع الثلاثة، وهي عبارة عن ثلاثة أحياء، أقيمت على «أراضي دولة». وأضاف أن التصديق سيتيح دفع مخططات أخرى أعدت لبناء مئات المساكن في «أفرا». وبعد التصديق، طلبت «الإدارة المدنية»

”

إسرائيل تضيي صفة قانونية على 3 مشاريع في مستوطنة «أفرا» وتستعد لبناء 417 مسكناً

“



خلال المواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين (باز راتنر - رويترز)

من وزارة الدفاع الإسرائيلية التصديق على تسويق بناء 417 مسكناً في الأحياء الثلاثة، «غفعات هتار» و«غفعات هيدان» و«غفعات هزاي»، وفقاً لطلب السلطة المحلية في «أفرا».

وفوجئ نشطاء حركة «سلام الآن» بقرار «الإدارة المدنية». وشددوا على أن «رسم حدود مستوطنة ليس عملية بيروقراطية بل خطوة سياسية، وبدل على أن حكومة نتنياهو لا تريد التوصل إلى تسوية الدولتين للشعبين».

وفي ردود الفعل الفلسطينية والدولية، رأت حركة الجهاد الإسلامي أن بدائل السلطة الفلسطينية لتعتبر المفاوضات الحالية لا تمثل حلاً للقضية الفلسطينية. مشددة على أن «الانتفاضة والمقاومة هما الخيار الوحيد لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي». وقالت، بمناسبة الذكرى 23 للانتفاضة الأولى، إن «ما يجري الحديث عنه من بدائل وخيارات سياسية ودبلوماسية للمفاوضات الحالية، لا يمثل حلاً على الإطلاق، بل هو تعميق للأزمة وارتهاان جديد لمرحلة جديدة من الخداع».

وفي روسيا، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده «ستواصل تقديم المساعدات المالية إلى السلطة الفلسطينية، وتوريد المعدات إلى أجهزتها الأمنية»، معرباً عن «تأييد موسكو لحل القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات ومعارضتها أي خطوة أحادية الجانب».

ونقلت وسائل إعلام روسية عن لافروف قوله، في اتصال هاتفي مع عباس أول من أمس، إن «روسيا مستعدة لمواصلة تقديم دعم مالي للسلطة الفلسطينية، وتوريد العتاد الأمني إلى أجهزتها الأمنية». بدوره، أعرب وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، عن خيبة أمه من قرار إسرائيل استئناف بناء المستوطنات، وراى أن المستوطنات «غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتمثل عقبة أمام السلام».

كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن أسفه لعدم امتثال إسرائيل لدعوة المجتمع الدولي إلى تمديد تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحث إسرائيل مجدداً على «الامتثال لالتزاماتها وفق خريطة الطريق، وتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية».

(أ ف ب، يو بي أي، رويترز)

تركيا - إسرائيل: خلاف على الاعتذار واتفاق على التعويض

علي حيدر

أنه ليس واضحاً بعد ما إذا كان أردوغان قد أعطى ضوءاً أخضر لاستمرار الاتصالات، غير أن التقدير هو أن محادثات إضافية ستجري في الأيام المقبلة، للتوصل إلى صيغة ملائمة لمشكلة الاعتذار. في المقابل، تحدثت صحيفة «حرييت» التركية عن أن جولة اللقاءات بين ممثلي تل أبيب وأنقرة في جنيف انتهت من دون نتائج، وأن الجانبين لم ينجحوا في التوصل إلى تفاهات دبلوماسية من شأنها وضع حدٍ للتوتر بين الدولتين. ونقلت الصحيفة التركية نفسها عن مصادر دبلوماسية مطلعة اعتقادها بأن فرص التوصل إلى المصالحة لم تنعدم حتى الآن، إذ لا يزال «الباب مفتوحاً، إذا ما عُثر على الصيغة الصحيحة للاعتذار». في موازاة التقارير الإعلامية التركية والإسرائيلية، أكد المسؤول التركي الذي شارك في لقاء جنيف، أوزدريم سانبرك، لوكالة «فرانس برس»، أن كلا من تركيا وإسرائيل تريدان طي صفحة الحادث

الدولارات لعائلات القتلى، وأقل منها لعائلات الجرحى، وخصوصاً أنه يمكن وضع هذه التعويضات تحت عناوين إنسانية لا كجزء من تحمل مسؤولية قضائية.

من جهة أخرى، تجنّب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التطرق إلى موقف وزير خارجيته أفيدور ليجرمان، المعارض لحل الأزمة مع تركيا وفق العناوين المطروحة، الذي انضم إليه أيضاً نائب رئيس الحكومة سيلفان شالوم، الذي شدد على أن من الممنوع على إسرائيل تقديم الاعتذار بشأن قافلة أسطول الحرية. إلى ذلك، انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت توجه حكومة نتنياهو لدفع تعويضات لتركيا والاعتذار عن أحداث «أسطول الحرية».

كذلك، قال نائب وزير الخارجية داني أيلون إنه لا ينبغي على إسرائيل الاعتذار لتركيا على قتل النشطاء في السفينة التركية «مرمر».

المساوي للأسطول الإنساني الذي كان متوجّهاً إلى غزة، مشيراً إلى أن الجدل القائم الآن هو في «الصيغة، بشأن كلمة اعتذار». لكنه عاد وشدد على أن تركيا «لن تفاوض أبداً على كلمة غير اعتذار».

ولفت إلى أنه «من غير المرتقب عقد اجتماع جديد في الوقت الراهن. ننظر قرار» القادة. وأوضحت تقارير إعلامية إسرائيلية أن الطرفين التركي والإسرائيلي وضعاً، خلال اجتماع جنيف، تفاهاتاً مؤلفاً من صفحة ونصف عرض على قادة الجانبين. وينص الاتفاق على تقديم إسرائيل اعتذاراً وتعويضات مرفقة بذلك، و«التزام بإعادة العلاقات الجيدة التي كانت قائمة على الفور» بين الدولتين قبل الأزمة، وهو ما يعني إعادة السفير التركي إلى تل أبيب، لكون السفير الإسرائيلي لم يغادر أنقرة. وقدرت صحيفة «هارتس» أن لا يمثل دفع التعويضات مشكلة لإسرائيل، على ما يبدو، التي قد تبلغ مئات آلاف

ما قبل ودل

أعرب في 88 المئة

من الإسرائيليين عن اعتقادهم بأن الأحزاب في إسرائيل فاسدة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نتائج استطلاع «شفاافية دولية»، الذي أجري بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفساد، أن ثلاثة أرباع الإسرائيليين مقتنعون بحدوث ارتفاع في مستويات الفساد في إسرائيل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتبين من الاستطلاع أن الإسرائيليين يرون أن الأحزاب تحتل المكان الأول في ما يتعلق بالفساد. (يو بي أي)

بعدها أظهر الطرفان التركي والإسرائيلي موافقتهم على مبدأ إنهاء الأزمة العالقة بينهما، على خلفية قتل سلاح البحرية الإسرائيلية لتسعة أتراك على متن قافلة أسطول الحرية، انتقل التجاذب بينهما إلى مضمون الصيغة التي يمكن أن تمثل مخرجاً لكلا الطرفين، وفي الوقت نفسه قد تكون مبرراً وسبباً لإجهاض المساعي تحت عنوان عدم التوصل إلى صيغة ملائمة لكل منهما. وتناولت التقارير الإعلامية الإسرائيلية والتركية المداولات التي أجراها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع مستشاريه في شأن صيغة التسوية المقترحة. وركزت على التجاين بين مواقف الطرفين، لكون أنقرة تطالب بالاعتذار المباشر، فيما تفضل إسرائيل إبداء الأسف عما جرى. وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة «هارتس»